

سجل الموم
محمود زكي ٦١٦٦/٢٠١٩

قرار

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
رقم (٦٢٤ / -) لسنة ٢٠١٩

الرئيس التنفيذي

بعد الاطلاع على قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و تعديلاته ولائحته التنفيذية .
وعلى قاتون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية .
وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ١٤٥٣ لسنة ٢٠١٨ .
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٢٠١٩/٣-٥٠ بشأن الموافقة على تطبيق عملية الإيداع الالكتروني للقوائم المالية للشركات.

قرار

المادة الأولى

تلتزم الشركات الاستثمارية بإيداع قوائمها المالية إلكترونياً بصورة دورية على قواعد بيانات الهيئة بعد اعتمادها من مراقب حسابات الشركة وذلك خلال ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية .

المادة الثانية

تتولى الهيئة في إطار تطبيق الإجراءات و آليات العمل الخاصة بعملية الإيداع الالكتروني للقوائم المالية للشركات ما يلي:

- ١- إعداد أدلة الإدخال الخاصة بالقوائم المالية للشركات وكذا انبيانات التي يتضمنها نموذج البيانات السنوي للشركات .
- ٢- إتاحة برنامج الإيداع الالكتروني الخاص بالقوائم المالية للشركات على الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاستثمار مما يتيح للشركات إمكانية إدخال قوائمها المالية وكافة البيانات ذات العلاقة إلكترونياً بصورة دورية مع إتاحة تعديلها باستخدام الرقم الموحد للمنشآت والشركات مع تأمين عملية الإدخال إلكترونياً .
- ٣- التزام إدارة الجمعيات بالهيئة بالتأكد من قيام الشركات بإيداع القوائم المالية السنوية والبيانات ذات العلاقة للشركة عن آخر فترة مالية وذلك لما توضح بالمادة الأولى بعالية قبل التصديق على محاضر الجمعيات العامة العادية التي تعتمد القوائم المالية السنوية للشركة.

المادة الثالثة

تكون الشركات مسنولة مسنولة كاملة عن صحة ودقة البيانات المودعة إلكترونياً على قواعد بيانات الهيئة وذلك أمام الهيئة ولكل ذي صفة .

المادة الرابعة

في حال عدم قيام الشركة بإيداع قوائمها المالية طبقاً للمادة الأولى بعالية يحصل مقابل أداء خدمة إدخال القوائم المالية للشركات بواقع ٥٠٠ ج.م (خمسمائة جنيه مصري) عن القوائم المالية والبيانات ذات العلاقة لكل سنة مالية على حده على أن تقوم الشركات بتوريدها قبل التصديق على محاضر انجتماعات العامة التي تعتمد القوائم المالية السنوية من إدارة الجمعيات بالهيئة ويعاد النظر في مقابل أداء الخدمة كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

المادة الخامسة

ينشر هذا القرار بصحيفة الاستثمار ويعمل به اعتباراً من ٢٠١٩/١٠/١ وعلى جميع السادة المختصين تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه.

الرئيس التنفيذي للهيئة

محسن عادل حلمي